

A**الأمم المتحدة**Distr.
GENERAL**الجمعية العامة**A/42/307
29 May 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ١٢٨ من القائمة الأولية*

التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي
يعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يودي بها أو
يهدد الحريات الأساسية ، ودراسة الأسباب الكامنة
وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن
البؤى وخيبة الأمل والشعور بالضيق واليأس والتي
تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ،
بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث
تغييرات جذرية

رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٧ ، موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية
لليبيا لدى الأمم المتحدة

عقدت مؤخراً منظمة التقدم الدولي ، وهي منظمة دولية غير حكومية ذات مركز استشاري لدى الأمم المتحدة واليونيسكو ، المؤتمر الدولي المعنى بموضوع الإرهاب ، في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧ .

ويشرفني أن أرفق طيه إعلان جنيف عن الإرهاب ، وهو ثمرة هذا الاجتماع الهام (انظر المرفق) ، طالباً تعميم نص الإعلان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢٨ من القائمة الأولية .

(توقيع) الدكتور عبد السلام التريكي
الممثل الدائم

A/42/50 و Corr.1 (ر ، ع ، ف فقط) .

.../...

المرفق

اعلان اعتمدته المؤتمر الدولي المعنى
بـ موضوع الإرهاب ، المعقود في جنيف
في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار / مارس ١٩٨٧

ديباجة

تخوض شعوب العالم سلسلة أساسية من أعمال الكفاح في سبيل إيجاد عالم عادل وآمن يقوم على أساس الحقوق الأساسية المكرسة حالياً في مجموعة من الاتفاقيات القانونية الدولية المصدق عليها على نطاق واسع .

ويقاوم هذا الكفاح بشتى الطرق الوحشية والقاسية القوى السياسية والاقتصادية والإيديولوجية المرتبطة بـ هيأكل الرئيسية للسيطرة في العالم والتي تنشر الإرهاب بشكل غير معهود في التجربة الدولية . وبالرغم من أن هذا الكفاح عالمي النطاق ، فإن ثمة ميادين تتطلب اهتماماً خاصاً والعمل بصورة عاجلة في هذه الأونة . ونذكر في هذا الصدد الكفاح الرئيسي في الجنوب الأفريقي ضد نظام الفصل العنصري ، والنظام والسياسات المجرمة التي تدعم هذا النظام وتقوم بالتدخل العسكري في جميع أنحاء المنطقة ناشرة الإرهاب إلى ما وراء ساحة القتال المباشرة في جنوب إفريقيا وناميبيا ؛ ونذكر الكفاح المستمر للشعب الفلسطيني في سبيل تحرير وطنه ضد السياسات العسكرية وشبه العسكرية التي تمارسها إسرائيل والولايات المتحدة في جميع أنحاء منطقة شرق البحر المتوسط متزلاً ب الشعب لبناء مشقات غير عادلة والام مبرحة ؛ ونذكر أعمال الكفاح في أمريكا الوسطى ضد قوى الرجعية في الحكم وخارجيه والتي تنظمها وتديرها الولايات المتحدة عن طريق أداتها الخاصة في ذلك وهي وكالة المخابرات المركزية .

وعلى ضوء هذه الخلفية من العذاب والكفاح ، يجري النقاش حول الإرهاب الدولي ، تُسّيره كييفما شاءت في إطار وسائل الإعلام وغيرها من قوى السيطرة ؛ ويشجع الجمهور على ربط الإرهاب بصورة حصرية بأولئك الذين هم ضحايا هذا النظام . ومُرادنا أن نوضح أن الإرهاب هو في طابعه الفالب تعبير صارخ عن هيأكل السيطرة هذه وتعبير لا يعدو أن يكون ثانوياً جداً عن أعمال الكفاح الناشئة عن المقاومة الشرعية .

فلنفهم أن السمة المميزة للارهاب هي الخوف وأن الخوف ينشأ عن التهديدات المتمثلة في الاشكال العشوائية والمرهقة للعنف الموجه ضد الناس في كل مكان.. ويتمثل أفعى أنواع الارهاب الدولي في الإعداد لشن حرب نووية ، ولا سيما في مدن نطاق السلاح النووي إلى الفضاء الخارجي وفي العمل المحموم لانتاج أسلحة الضربة الأولى . وينطوي الارهاب على احتمالات وقوع مجازر تتسبب فيها قوى الدول وتذهب ضحيتها شعوب العالم .

وإن الارهاب الذي تمارسه قوى الدول المعاصرة مستخدمة أسلحتها القائمة على التكنولوجيا المتقدمة يفوق من حيث النوعية بدرجات عديدة ، العنف السياسي الذي تعتمد عليه الفئات الطامحة إلى إزالة القهر ونيل التحرير .

ولتكن أليضاً واضحين : فنحن نؤيد أي مقاومة لا تقوم على العنف حيثما كان ذلك ممكناً ونحيي الجهد الطائلة لحركة التحرير في جنوب افريقيا وفي غيرها من المناطق لتجنب العنف في سعيها لتحقيق العدالة . وندين جميع وسائل وأساليب الكفاح التي تصيب المدنيين البريء بأشعار العنف بشكل مباشر . ونرفض المشاركة في أي شكل من اشكال الارهاب إلا أنه يجب أن نؤكد على أن الارهاب يستمد أصوله من نزعة استخدام الأسلحة النووية ونظم الحكم المجرمة وجرائم الدول والاعتداءات على شعوب العالم الثالث باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وحالات الانكار المنهجي لحقوق الانسان . ويعتبر وصم الكفاح ضد الارهاب بتسميته "إرهاباً" امتداداً مؤلماً لافة الارهاب الحقيقي . ونحن ندعم أعمال الكفاح هذه وندعو إلى تحرير اللغة السياسية إلى جانب تحرير الشعوب .

ويتبين الارهاب من نظام العنف والسيطرة المؤسسية الذي تعتمده الدول والذى ينكر على الشعوب حقها في تقرير المصير (كما في جنوب افريقيا وفلسطين وناميبيا) أو الذي يبتلى مواطنيه بنمط من الانتهاكات الجسيمة والدائمة لحقوق الانسان الاساسية (كما في جنوب افريقيا والسلفادور وشيلي وغواتيمالا) أو الذي يقوم باعتداءات عسكرية وتدخلات علنية أو خفية ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لبلدان أخرى (كما في افغانستان وأنغولا والجماهيرية العربية الليبية وغرينادا ولبنان وموزامبيق ونيكاراغوا) .

أولاً - الإرهاب الصادر عن الدولة

يتمثل الإرهاب الصادر عن الدولة ، بوجه خاص ، في :

- ١ - ممارسات الدولة البوليسية الموجهة ضد شعبها للسيطرة عن طريق التخويف بالرقابة وفرض الاجتماعات ، ومراقبة وسائل الاعلام الاخبارية ، وبالضرب والتعذيب والاعتقالات غير الشرعية والجماعية ، والاتهامات الباطلة والاشاعات ، والمحاكمات المchorية ، والقتل وحالات الاعدام دون محاكمة ؛
- ٢ - إدخال أو نقل الاسلحة النووية من جانب دولة ما الى اراضي الدول الأخرى أو عبر مياهها الاقليمية أو في المياه الدولية ؛
- ٣ - المنشآت التدريبية العسكرية أو ألعاب الحرب التي تقوم بها دولة ما بالقرب من دولة أخرى لفرض تهديد الاستقلال السياسي لتلك الدولة الأخرى أو سلامتها أراضيها (من ذلك مثلاً ما يحدث في هندوراس ، وكوريا ، وخليج سرت) ؛
- ٤ - الهجوم المسلح من جانب القوات العسكرية لدولة ما على أهداف معينة الامر الذي يعرض السكان المدنيين الذين يقيمون في دولة أخرى للخطر (من ذلك مثلاً قصف بنغازي وطرابلس وتونس والقرى الدرزية في لبنان والقرى الكردية بالقناابل) ؛
- ٥ - قيام دولة ما بتكوين ودعم قوات مسلحة من المرتزقة لفرض تقويض دعائم سيادة دولة أخرى (على سبيل المثال ، ضد نيكاراغوا ، وأنفولا ، وموزامبيق) ؛
- ٦ - الاغتيالات ومحاولات الاغتيال والمؤامرات التي تديرها دولة ما ضد مسؤولي الدول الأخرى أو ضد حركات التحرير الوطني ، سواء نفذت عن طريق ضربة عسكرية ، أو بواسطة وحدات قوات خاصة أو عمليات سرية "قوى المخابرات" أو عملائهم من طرف ثالث (على سبيل المثال من جانب وكالة المخابرات المركزية ضد مياميسي نيكاراغوا ، وعائلة القذافي ، وياسر عرفات) ؛
- ٧ - العمليات السرية التي تقوم بها قوى "المخابرات" أو غيرها من القوى التابعة لدولة ما والتي يراد منها تقويض استقرار دولة أخرى أو حركات التحرير الوطني أو حركة السلم الدولية (من ذلك مثلاً قصف رينبو واريور ، Rainbow warrior) ؛
- ٨ - قيام دولة ما بحملات تشويه للمعلومات سواء بقصد تقويض استقرار دولة أخرى أو بناء تأييد عام لقوة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو توجيه الإرهاب ضد دولة أخرى ؛

- ٩ - مبيعات الأسلحة التي تساعد على استمرار الحروب الإقليمية وتخسر
البحث عن حلول سياسية للمنازعات الدولية ؛

- ١٠ - الغاء الحقوق المدنية ، والحرفيات المدنية ووسائل الحماية
الstitutionية وحكم القانون بالتعلل بزعم "مقاومة الإرهاب" ؛

- ١١ - تطوير واختبار ونشر منظومات أسلحة نووية وفضائية تزيد ، في جميع
الظروف ، من احتمالات إبادة النسل والحرث ، في الوقت الذي تحكم فيه على الفقراء
بالعيش في بؤر مجاعة متواصلين وعلى البشرية أن تبقى في حالة من الخوف الدائم .

ويتبع ذلك أن أشد أشكال الإرهاب المدار عن الدولة خطراً وأذى في العالم
اليوم هو ذلك الإرهاب الذي تمارسه الدول الحائزة على الأسلحة النووية ضد بقية
المجتمع الدولي ، وهو ما يسمى بعبارة مخففة "الردع النووي" . إن هذا النظام من
الإرهاب النووي يشكل في الواقع نشطاً اجرامياً دولياً مستمراً يتمثل في التخطيط
والإعداد والتآمر لارتكاب جرائم ضد السلم ، وجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم حرب ،
وإبادة للأجناس ، وانتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ومن هنا تقع
المسؤولية الجنائية الشخصية على صانعي القرارات هؤلاء في مؤسسات الأسلحة النووية
وتسرى عليهم العقوبة الجنائية الشخصية بمقتضى مبادئ محكمة نوريمبرغ لما يمارسون
يومياً من إرهاب نووي ضد جميع دول وشعوب المجتمع الدولي .

وقد قلنا ذلك ، إلا أننا مع ذلك نرحب بالمقترنات البناءة التي قدمتها
الحكومة السوفياتية للتوصل إلى اتفاقيات لتحديد وخفض الأسلحة النووية حقيقة وذلك
فيما يتعلق بالأسلحة الفضائية والأسلحة النووية الاستراتيجية والقوات النووية
المتوسطة . ونأسف أن الولايات المتحدة لم تستجب لهذه المبادرات الوعادة ، وإنما
عملت ، بدلاً من ذلك ، على استفحال سباق التسلح النووي بمتابعتها ما يسمى بمبادرةها
للدفاع الاستراتيجي .

ثانياً - حركات التحرير الوطني

وكما اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً ، فإن الشعوب التي تحرّب
ضد السيطرة الاستعمارية ، والاحتلال الأجنبي ضد الانظمة العنصرية من أجل ممارسة حقوقها
في تقرير المصير ، لها الحق في أن تستخدم القوة لتحقيق أهدافها في إطار القانون
الإنساني الدولي . ويجب عدم الخلط بين هذا الاستخدام المشروع للقوة وأعمال الإرهاب

الدولي . وهكذا ، فإنه لا يجوز قانونيا معاملة أعضاء حركات التحرير الوطني في حوض البحر الكاريبي ، وأمريكا الوسطى ، وناميبيا ، وايرلندا الشمالية ، وجزر المحيط الهادئ ، وفلسطين ، وافريقيا الجنوبية ، فمن بلدان أخرى ، كأنهم مجرمون عاديون . وبالآخر ، تنبغي معاملة المحاربين التابعين لحركات التحرير الوطني ، لاسيما الحركات المعترف بها في البروتوكول الأول كمقاتلين خاضعين لقوانين وأعراف الحرب ، وللقوانين الإنسانية الدولية للمنازعات المسلحة ، على النحو الوارد مثلا في أنظمة لاهي لعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي بال الأول لعام ١٩٧٧ ، ومن ثم ، يكون المحاربون في سبيل التحرير الوطني ملتزمين بنفس معايير السلوك الحربي ، المنطبقة على الجنود المقاتلين في أي نزاع مسلح دولي . وهكذا ، عندما تقوم دولة محاربة بأسر مقاتل في سبيل التحرير ، فإنه ينبغي عدم محاكمته ك مجرم ، لكن تنبغي معاملته كسجن حرب . ويمكن اعتقاله طيلة فترة النزاع ، أو الإفراج عنه شريطة التعهد بالامتناع عن موافلة الاشتراك في الأعمال العدائية ، أو يمكن استبداله في عملية لتبادل أسرى الحرب . وفي حالة وجود هذا المحارب في سبيل التحرير الوطني من دولة محايده فإنه ينبغي ألا يتعرض للتسلیم إلى الدولة المحاربة .

ووفقا لروح بروتوكول جنيف الأول ، وكما هو الوضع تماما بالنسبة للجنود المتخرين في القوات المسلحة النظامية ، إذا تم أسر محارب في سبيل التحرير الوطني بعد قيامه مباشرة بمهاجمة مدنيين أبرياء ، فإنه مع ذلك يعامل كسجن حرب ، ولكنه يخضع للمحاكمة أمام محكمة دولية محايده لارتكابه جرائم حرب ، ومن الأفضل أن يكون ذلك في دولة محايده أو بواسطة محكمة دولية ، وبقدر ما ترتفع الدول المحاربة المعنية معاملة المحاربين في سبيل التحرير الوطني مثل الجنود ، وذلك لأنها سياسية أو لغراض دعائية ، فإنها يجب أن تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية المباشرة عن أي أعمال عنف ترتكب ضد سكانها المدنيين من جانب المحاربين في سبيل التحرير الوطني .

ومع ذلك ، فإننا نود التأكيد على أن الأغلبية الساحقة من انتهاكات قوانين وأعراف الحرب قد ارتكبت ، بل ويجري ارتكابها في الواقع بواسطة القوات النظامية ، وغير النظامية ، وشبه العسكرية ، والقوات الخفية التابعة للدول ، وليس بواسطة المحاربين في سبيل التحرير الوطني . وقد قامت وسائل الإعلام الغربية عمدا بتشویه وتحريف هذه العلاقة العدديّة بغية الاستمرار في ممارسة عقيدة مكافحة الإرهاب لخدمة أغراض حكوماتها الخامة ذات الطابع العسكري والارهابي .

ثالثا - المنازعات المسلحة غير الدولية

وفيما يتعلق بالحالات التي تقوم فيها المجموعات أو المنظمات دون الوطنية باستخدام القوة ضد جهاز الدولة ، ولكنها مع ذلك لا تمثل حركات تحرير وطني ، فإننا نؤكد إنطلاقة المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ على هذه المنازعات المسلحة غير الدولية . ويجب على وجهه الخصوص التأكيد في جميع الأوقات وفي كل الظروف على التمييز الأساسي بين المقاتلين وغير المقاتلين .

رابعا - دور وسائل الاعلام الدولي

كما تقوم وسائل الاعلام الدولي بدور مباشر في مجال الإرهاب الدولي عندما تعمد على نحو غير متفق مع قواعد النزاهة الى نشر معلومات مضللة من "مصدر رسمية" ، تؤدي الى خلق تأييد عام لاستعمال القوة المهمشة أو لاستخدام أشكال أخرى من العنف الاقتصادي والسياسي ضد دولة أخرى . كما تقوم وسائل الاعلام الدولي بدور غير مباشر في مجال الإرهاب عن طريق اتباع نمط من التعريف والتقطيعية الانتقائين فوسائل الاعلام تعمد على وجه التحديد الى تجاهل الاشكال المؤسسة للإرهاب أو تصورها على نحو أضعف مما تقتضيه الحقيقة ، وبدلا من ذلك تحتفظ بالمهمطلع لحركات التحرير الوطني ومؤيديها . وعلى هذا النحو ، تصبح وسائل الاعلام عمilla للتحكم الایديولوجي ، وبذلك تعجل بنمو معيار معكوس للارهاب .

خامسا - الخاتمة

ان مبادئ ميثاق الامم المتحدة - اذا طبقت بكل فروعها - تشكل آداة فعالة لإعادة تشكيل السياسات الفعلية للقوة والهيمنة فيما بين الدول ذات السيادة الى سياسات تقوم على الاحترام المتبادل وعلى العكس من ذلك ، فإن الإرهاب الدولي الحقيقي يقوم على أساس فرض ارادة الدول القوية على الضعيفة عن طريق السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية . وإننا نعلن أن المفتاح لإنهاء كافة أشكال الإرهاب يمكن في إقامة علاقات جديدة فيما بين الدول والشعوب على أساس الاحترام الشات لحق الشعوب في تقرير المصير ، وعلى أساس ايجاد قدر أكبر من المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على نطاق العالم .
